بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار

مجلـــس الـــوزراء

رقـــم (٢٤٩) لسنـــة ٢٠٠٩

بنـاءً علـى مـا عرضتـه هيئـة المستشاريـن فـي رئاسـة مجلـس الـوزراء بموجـب كتابهـا ذي العـدد : (ط/٤٦٠) والمـؤرخ فـي ٢٠٠٩/٩/٢٧ ، بشـأن الـدور الحاسـم الـذي يلعبـه النفـط فـي الإقتصـاد العراقـي ، والتوصيـات بإتبـاع سياسـة نفطيـة محكمـة لقطـاع الإستخـراج تستهـدف تعظيـم المـوارد الماليـة للدولـة .

قـرّر مجلـس الـوزراء بجلسـته الثامنـة والثلاثيـن الإعتياديـة المُنعقـدة بتأريـخ ٢٠٠٩/١٠/١٣ المُصادقـة علـى توصيـات اللجنـة المُكلفـة بدراسـة عـروض جولـة التراخيـص النفطيـة الأولـى والمُشكلـة بموجـب الأمـر الديوانـي رقـم (١٤٢) لسنـة ٢٠٠٩ ، وكمـا يأتـي : ـ

١. إتخـاذ كافـة الإجـراءات اللازمـة والتـي تكفـل إحـداث زيـادات كبيـرة وسريعـة فـي طاقـة الإنتـاج والتصديـر للنفـط .
٢. الموافقـة علـى تطويـر حقـل (الرميلـة) وفقـاً لنتائـج جولـة التراخيـص الأولـى التـي توصلـت إليهـا وزارة النفـط .
٣. منـح وزارة النفـط صلاحيـة التفـاوض مـع الشركـات التـي قدمـت أفضـل العـروض بالنسبـة لحقلـي (الزبيـر ، وغـرب القرنـة) فقـط ، وذلـك لقـرب مستـوى العمولـة المُقدمـة منهـا إلـى مستـوى العمولـة المعروضـة مـن وزارة النفـط ، إضافـةً إلـى الزيـادات الكبيـرة فـي إنتـاج الـذروة التـي عرضتهـا الشركـات مـع وجـود تنافـس شديـد بيـن الشركـات علـى الحقليـن آنفـاً ، الأمـر الـذي سيوفـر فرصـة أفضـل للتوصـل إلـى عـروض مُجديـة للدولـة، هـذا بالإضافـة إلـى قـرب الحقليـن مـن حقـل (الرميلـة) وقربهـا مـن الموانـيء النفطيـة فـي الخليـج العربـي ، ممـا تشكّـل ثلاثتهـا منطقـة إنتـاج نفطيـة كبـرى توفـر قرابـة (٦) مليـون برميـل / يوميـاً .
٤. أن الزيـادة فـي الطاقـة الإنتاجيـة المذكـورة آنفـاً ، بالإضافـة إلـى الزيـادات المُتوقعـة فـي طاقـات الإنتـاج الناتجـة مـن جولـة التراخيـص الثانيـة والجهـد الوطنـي ، يتطلـب تكثيـف ودعـم الجهـود التـي تبذلهـا وزارة النفـط حاليـاً ، لتطويـر منظومـات الخـزن والنقـل والتصديـر فـي عمـوم البـلاد لا سيمـا المنظومـة الجنوبيـة مـع الإهتمـام بتوفيـر مرونـات تصديريـة عبـر المنافـذ الأخـرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

٥. دعم الجهد الوطني مباشرةً وبالتوازي مع بديل التعاون مع الشركات النفطية العالمية ، وذلك من خلال وضع آليات إدارية وتمويلية جديدة ومرنة تعمل وفقها شركات نفط (الجنوب ، والشمال ، وميسان) ، للمضي قدماً في تطوير الحقول النفطية المنتجة (حقول ميسان ، وكركوك ، وباي حسن) وغيرها ، ويوصى بإعادة النظر في خطط وأساليب الإنتاج وإعتماد معدلات ذروة أعلى من المعدلات المعتمدة لحد الآن ، وبما يمثل المعدلات المثلى للإستخلاص بالإستعانة بشركات الخدمات النفطية والإستشارية ، وهذا يعني التوقف عن العمل بجولة التراخيص الأولى بالنسبة للحقول المنتجة غير المذكورة في الفقرتين (٢) و (٣) آنفاً ، أي إقتصارها على حقول الرميلة ، والزبير ، وغرب القرنة / المرحلة الأولى للتطوير .

٦. السعي مع مجلس النواب للتعجيل بإستكمال تشريع مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية الذي إقترحه مجلس الوزراء ، لتوفير الكيان الوطني المتخصص لإدارة العمليات النفطية الإستخراجية .

٧. عدم جعل العمل بجولات التراخيص لتطوير الحقول بالتعاون مع الشركات النفطية الأجنبية ، كسياق عمل ثابت وشامل ، بإستثناء جولة التراخيص الثانية التي باشرت بها وزارة النفط لتطوير عدد من الحقول المكتشفة ، بالإضافة إلى تنفيذ بعض النشاط الإستكشافي المبرر .

علي محسن إسماعيل
الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة
٢٠٠٩/١٠/١٦